مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العراق وسوريا: تقلبات العلاقة واستحقاقات الاستقرار

مصطفى السراي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

العراق وسوريا: تقلبات العلاقة واستحقاقات الاستقرار

مصطفى السراي *

لم تكن العلاقات العراقية–السورية مستقرة على طول الفترة التاريخية؛ مع وجود مشتركات جغرافية، وروابط مجتمعية، وعلاقات اقتصادية متبادلة، إلا أنَّ التوتر الأمني والتذبذب السياسي كان العامل الأوضح، وأثَّر بمجرى العلاقات، وكثير ما دخلت العلاقات بين الطرفين بتوترات أمنية تارةً وسياسية تارةً أخرى قبل عام 2003، مع وجود مشترك مهم ألَا وهو الحزب الحاكم نفسه في كلا البلدين، وحتى بعد 2003، وبعد تغيُّر النظام، إلا أنَّ الأمر أصبح مختلفاً بعد اندلا ع أحداث الأزمة السورية، وخصوصاً بعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على الأراضي العراقية في عام 2014، ممَّا جعل العراق يغيِّر المواقف السياسية والأمنية تغيراً كبيراً جداً تجاه سوريا، وحاول العراق أن ينهض بدور المحايد في الأزمة.

العلاقات المتوترة بين الطرفين

تميَّزت العلاقات العراقية–السورية بالخلاف والتوتر المستمرين على مدار الوقت، إلا أنَّ هذا التوتر الكبير أصبح واضحاً بعد تغيُّر النظام السياسي في العراق عام 2003، إذ أبدت سوريا مخاوفها الكبيرة والواضحة من عملية تغير النظام العراقي لما سيؤثر عليها، وما يؤكد هذه المخاوف هو إصدار الكونغرس الأمريكي قانون معاقبة سوريا في ديسمبر 2003، وما كان يوحي لن تكون سوريا الدولة المقبلة في تغيُّر النظام السياسي بعد العراق، وبدأت نقطة التحول الكبيرة في تاريخ العلاقات بين الطرفين، إذ انتهجت سوريا طرائق مختلفة لعرقلة الوجود الأمريكي في العراق، وتهديد الاستقرار العراقي؛ لدفع الضرر عنها بمساعدة دول إقليمية، بسبب شعور الخطر التي عاشته سوريا ليس من الجانب السياسي والأمني فقط، وإنَّما حتى من الجانب الاقتصادي، إذ توقفت عمليات تصدير النفط عبر أراضيها بعد استئنافه قبل الاحتلال، وانخفاض مستوى العلاقات الاقتصادية الذي ارتفع كثيراً في السنوات من (2000 – 2002)، كل هذه العوامل ساعدت أن يكون الحضور السوري في العراق سلبياً، وعاش فترة من التوتر والتقاطعات الأمنية، ولا سيَّما إبَّان حكومة السيد (نوري المالكيّ) الدورة الأولى الذي يتبنَّى رؤية حزب الدعوة الإسلامي الرافض لحزب البعث (الحزب الحاكم في سوريا) الذي قامت سوريا بإيواء كبار عناصر حزب البعث الهاربين من العراق الذي تتراوح أعدادهم من (30.000) إلى (40,000)، وتوفير الملاذ الآمن لهم،

* باحث في مركز البيان، قسم الدراسات السياسية.

وسمحت لهم بالدخول مع عوائلهم، وممارسة نشاطهم السياسي والأمني المسلح المعارض والاقتصادي والاجتماعي، ممَّا عدَّه العراق تهديداً لأمنه القومي في النظام الجديد، ليس هذا فقط، ففي عام 13 أيار 2005، اتهم وزير الخارجية العراقي الأسبق (هوشيار زيباري) سوريا بتوريد العناصر الإرهابية إلى العراق، وتحتوي سوريا على معسكرات تدريب للإرهابين التفكيرين الذي يتسللون عبر الأراضي السورية إلى العراق، ممَّا دفع الحكومة العراقية حينها إلى اتهام سوريا بزعزعة الأمن العراقي، وسير العملية الديمقراطية، ووصل الحال بالحكومة العراقية بمحاولة رفع شكوى إلى مجلس الأمن الدولي حول سوريا، لو لا تدخُّل الجامعة العربية وتركيا بترطيب الأجواء حينها.

واشتد توتر العلاقة بين العراق وسوريا قبيل انتخابات مجلس النواب في عام 2010 بالعراق، التي دعمت سوريا عن طريقها القائمة العراقية برئاسة (إياد علَّاوي)، مقابل منافسها الأقوى قائمة ائتلاف دولة القانون الذي رأسه (نوري المالكيّ)، إذ عدَّ ذلك أشبه بالدعم الطائفي، وحتى بعد إعلان نتائج الانتخابات وصعود القائمة العراقية دعمت سوريا بصورة كبيرة جداً القائمة بتشكيل الحكومة عن طريق تفاهمات مع زعيم التيار السيد مقتدى الصدر، إلا أنَّ التدخل الإيراني حال دون ذلك، إذ استخدمت إيران العلاقات مع سوريا؛ لحل الخلاف ما بين نظام الأسد وحكومة المالكي، واستمرت العلاقات بتذبذب لحين اندلا ع أحداث 2011 في سوريا، وما رافقها من أزمة.

في الوقت نفسه لم يمنع ذلك التوتر من استقبال سوريا ملايين المهاجرين العراقيين الذي نزحوا؛ بسبب الأعمال الإرهابية والطائفية في العراق، وسهَّلت عملية دخولهم واستقرارهم، ممَّا عاد بمردود اقتصادي واجتماعي كبير لسوريا، استخدم كورقة ضغط على الحكومة العراقية من جهة، والقوات الأجنبية الموجودة في العراق من جهة أخرى.

اندلا ع الثورة وتغير الموقف

لم تستمر حالة التوتر كثيراً بمجرد ما اندلعت الأحداث في سوريا عام 2011، إذ تغيَّر موقف العراق، والذي كان بإمكان العراق استغلال الأحداث الحاصلة، واستخدام موقف يحقق له غاياته ورغباته، إلا أنَّ العراق حاول التعامل مع الموقف بحيادة ودبلوماسية وقلق متواصل من الأحداث في سوريا، وهذا ما يؤكده تصريح (نوري المالكي) الذي حذَّر فيه من حرب أهلية في سوريا قائلاً: «الوضع في سوريا شديد الخطورة ممَّا يستدعي التعامل معه بوسائل مناسبة بما لا يسمح

بتحول ربيع سوريا إلى شتاء»[1]، وما يقلق العراق هو أن يتولَّى الحكم في سوريا المتطرفين الإسلاميين السُّنَّة، وأن تزداد التوترات الأمنية، ويكون العراق ساحة للحرب الطائفية الإقليمية، وأصبح هذا القلق مؤكداً بعد سيطرة تنظيم داعش على مناطق المعارضة في سوريا، لم يكن هذا فقط، وإنَّما يؤكد العراق عن طريق المواقف الرسمية ضرورة إجراء الحل السلمي، والتوصل إلى الحلول عن طريق الحوار، وعدم الذهاب إلى التسلُّح والمواجهة المسلحة، وكذلك تبنّي العراق موقف دبلوماسي واضح في الأزمة، إذ كان موقف العراق الدعوة إلى حل الأزمة عن طريق الحوار بين جميع الأطراف السورية، واستبعاد الحل العسكري، ودعم الجهود الدولية والإقليمية كلها التي تدعم الحل السلمي للأزمة، وقد طالب العراق في اجتماعات القمم العربية والاجتماع الوزاري بإعادة مقعد سوريا إلى الجامعة العربية بوصفها من الدول المؤسسة لهذا الصرح العربي، ولا بدَّ من أن يكون لها دور فعال في ظل ما تشهده من أزمة على الصعيد العربي. علماً أنَّ العراق قد تحفظ على قرار مجلس الجامعة العربية بجلسته غير العادية على المستوى الوزاري المرقَّم (7438 د. غ. ع في 12/11/2011) بشأن تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية[2]، إلا أنَّ هذا لم يمنع من أن يكون هناك موقف موازٍ لموقف الدولة الرسمي من بعض الأطراف السياسية والأحزاب بالداخل العراقي ما بين مؤيد ورافض، ومن ذلك أنَّ الموقف العراقي مع الأحداث على محورين:

الأول: الموقف الرسمي: هو الموقف الذي تبنته الحكومة العراقية وهو موقف الحياد والتعامل بدبلوماسية مع الأزمة والمعيطات وتأكيد الحل السلمي والحوار والتواصل، وهذا ما تُرْجِم عن طريق مواقف العراق الدبلوماسية بالتصويت على القرارات الدولية ضد سوريا في جامعة الدول العربية.

الثاني: الموقف غير الرسمي: يعيش العراق حالة من عملية الإرباك في المواقف الداخلية والخارجية؛ نتيجة التعارض الحاصل بين المواقف الرسمية للدولة، والمواقف الموازية لقوى وأحزاب سياسية وعسكرية متنفذه داخل الدولة، وتسيطر سيطرةً كبيرةً على مفاصل الدولة عن طريق الأجهزة والمؤسسات الرسمية، فمع إصدار المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف فتوى دينية تمنع الذهاب إلى سوريا؛ للقتال والدفاع، إلا أنَّ بعض الفصائل المسلحة التابعة لأحزاب سياسية عراقية والتي لديها ارتباط وثيق ومباشر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ذهبت وقاتلت في سوريا؛ لتوافق الموقف الإيراني مع مواقف النظام في سوريا.

1. رابط الخبر: https://tinyurl.com/2qoclgq5
2. العراق وجامعة الدول العربية، وزارة الخارجية العراقية، متوفر على الرابط الآتي:
https://tinyurl.com/2oqvpphe

لم يكن ذلك فقط، وإنَّما عدَّ العراق بمنزلة طريق مرور بري إلى سوريا يزودها بالسلاح والمواد الأساسية والأغذية وغيرها من المستلزمات، في حين خفضت دول عربية أخرى علاقاتها مع سوريا، تحرَّك العراق في الاتجاه المعاكس، إذ استضافت زيارات رسمية، ووسَّعت العلاقات التجارية وقدمت الدعم المادي، بما في ذلك وقود (الديزل) الذي تشتد الحاجة إليه. اللافت للنظر بصورة خاصة هو استعداد العراق للتهرُّب من مطالب الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي بقطع شحنات الأسلحة الإيرانية إلى دمشق. سبق للولايات المتحدة أنِ اتهمت حكومة المالكي بمساعدة إيران في الالتفاف على العقوبات الدولية. حتى أنَّ واشنطن طالبت بإجراء عمليات تفتيش منتظمة للطائرات الإيرانية التي تعبِّر عن الأجواء العراقية؛ لاعتراض الأسلحة المتجهة إلى سوريا، وحذرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أنَّ المساعدة تتوقَّف على هذا التعاون، لتفادي هذه الضغوط والتبعية المفرطة التي يمكن أن تستخدمها الولايات المتحدة كوسيلة ضغط عليه، في الوقت نفسه أبقى العراق خطوط اتصاله مفتوحة مع بعض جماعات المعارضة السورية، ولا سيَّما في شمال العراق (إقليم كردستان)، وبعض الأطراف السنية في العراق، وفي الأمر نفسه رفض وزير الخارجية هوشيار زيباري المزاعم بأنَّ إيران كانت تشكل سياسة العراق تجاه سوريا.

واستمر العراق بعرض المبادرات والرؤى بشأن الأزمة السورية سوى على مستوى المناقشات الخاصة بالأمن الإقليمي على المستوى الدولي وعلى المستوى الإقليمي، ولا سيَّما في القمم العربية، واتحادات البرلمانات العربية والبرلمان العربي، إذ تبنَّى العراق الموقف الواضح من ضرورة إعادة سوريا إلى القمة العربية وإذابة الخلافات، وكان آخر المبادرات هو ما نتج عن اجتماع اتحاد البرلمانات العربية المنعقد في بغداد بشهر أذار/ مارس المنصرم، وهي تشكيل وفد برلماني عربي برئاسة العراق يزور سوريا ويلتقي المسؤولين السوريين في محاولة؛ لإذابة الخلافات وحلحلة الأمور.

ما زالت التحديات قائمة

مع وجود التعاون المشترك بين العراق وسوريا في كثير من القضايا ولا سيَّما بعد أحداث داعش الإرهابية، وعمليات التحرير في العراق، وإعلان النصر، ومطاردة عناصر تنظيم داعش في الحدود الإقليمية للعراق؛ إلَّا أنَّ هذا لم يمنع من وجود تحديات حقيقية ما زالت قائمة، وهذه التحديات نابعة من صلب الجانب الأمني، ومع التحرُّك الإقليمي الدولي لحل الأزمة السورية لا سيَّما بعد اندلاع الحرب بين روسيا– وأوكرانيا، التي أصبحت روسيا تفكِّر تفكيراً جدياً من

الانسحاب بسوريا، وتقليل حجم الوجود، وكذلك في ظل الاتفاق الإيراني–السعودي الأخير، وبداية إذابة الخلافات الإقليمية والتراجع الدولي في منطقة الشرق الأوسط وصعود قوة الصين في المنطقة بصورة سلمية حاملة شعار دعم السلام، وإرساء الأمن، وإذابة الخلافات والمشكلات في المنطقة، إذ أصبح على العراق لزاماً التحرُّك التحديات التي تواجهه مع سوريا لم يشهد مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بين البلدين، ومن هذه التحديات:

أولاً: الحدود المشتركة

ينهض الخط الحدودي ما بين العراق وسوريا بدور محوري ومهم جداً في صورة العلاقة بين الطرفين، إذ كانت للحدود الأهمية القصوى من كلا الطرفين، وكانت وما زالت إحدى أهم الخلافات ما بين الطرفين، لا سيَّما الخلافات الأمنية، يرتبط العراق مع سوريا بخط حدودي يبلغ ما يقارب (600 كلم)، وعليه تأتي سوريا بالمرتبة الثالثة بعد إيران والسعودية بمساحة الحدود مع العراق، ممَّا يجعل البلدين مترابطين، وتمتاز الحدود العراقية–السورية من الناحية الجغرافية بمميزات عديدة، منها:

1. **المنطقة الجغرافية:** تمتد الحدود العراقية السورية في خط جغرافي في محافظتين عراقيتين مهمة جداً، وهما الأنبار والموصل، إذ تُعدُّ هاتين المحافظتين من أهم المناطق الجغرافية في العراق على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي، فتُعدُّ محافظة الأنبار وهي مركز المجتمع العربي السني وأكبر محافظة من حيث المساحة في العراق، وكذلك هي مسقط رأس لكثير من تنظيمات وقيادات حزب البعث المنحل في العراق الذي يوجد بعضهم في سوريا، وكذلك القيادات السورية قائمة على أساسه، وكذلك محافظة الموصل التي تمتاز بالتنوع الاجتماعي والديني والعرقي، إذ تضم المحافظة العرب والأكراد والتركمان والمسيحين والآشوريين والأكديين وغيرهم من القوميات الاجتماعية، ممَّا يزيد من أهميتها، لا سيَّما في ترابط اجتماعي بين سكان محافظة الموصل، وبعض سكان سوريا وخصوصاً الأكراد والتركمان.

2. **المنافذ الحدودية:** ثلاثة منافذ من أصل أربعة عشر منفذاً حدودياً تقع تحت سلطة الحكومة الاتحادية العراقية مشتركة مع سوريا وإدارتها، وتُعدُّ من المنافذ المهمة التي تربط العراق بسوريا؛ لأنَّها تُعدُّ رابطاً تجارياً واقتصادياً مهماً كمعبر لمرور البضائع والسلع السورية–العراقية، أو طريق لدخول السياح العراقيين والوافدين السورين وخروجهم.

3. **خط أمني مشترك**: على الحدود العراقية–السورية توجد مدن وقرى ومناطق سورية تحت سيطرة القوى المعارضة للنظام السوري، والتي تشكل خاصرة أمنية مهمة للعراق وسوريا، ولا سيَّما في الفترة الممتدة بين (2011– 2014)، كان هناك تواصل وتنسيق مشترك بين سكان هذه المناطق، وبعض القوى المعارضة للحكومة العراقية في محافظة الأنبار، فضلاً عن سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على هذه المناطق بعد اندلا ع أحداث سوريا، وممَّا سمح بالدخول إلى الأراضي العراقية، لذا كان لا بدَّ أن يُنَسَّق المشترك الأمني؛ للسيطرة وتنظيم الخط الحدودي، ومنع التهديد.

لذا كانت وما زالت الحدود بين الطرفين من أكبر التحديات التي تواجه الطرفين في عمليات الحل والسلام، وإنهاء الأزمة لما تحتوي من تهديد أمني حقيقي للأمن الوطني العراقي، ليس على مستوى وجود التنظيمات المسلحة الإرهابية والعوائل المعارضة للنظام، وإنَّما الخط الحدودي هذا أصبح تحت إدارة مشتركة من القوات المسلحة العراقية والقوات السورية وعناصر الحشد الشعبي العراقي وبعض الفصائل المقاومة الإيرانية، ممَّا يُثيرُ قلق المجتمع الدولي، ولا سيَّما الولايات المتحدة التي ترى أنَّ ما يحصل على الحدود العراقية–السورية هي عمليات تغيُّر ديموغرافية بحماية أمنية من إيران في المنطقة، وبمساعدة العراق عن طريق الفصائل المسلحة، وخصوصاً على أعقاب الزلازل المدمِّر الذي ضرب المدن السورية، وفي ذلك إرسال العراق بصورة رسمية مجموعة من المساعدات إلى سوريا، وفي الوقت نفسه توجَّهت مجاميع من فصائل المقاومة وقوات الحشد الشعبي إلى سوريا تحمل مساعدات، وتقوم بعمليات إغاثة تحت أسماء «سيدة الشام زينب» و»بعثة الإغاثة العراقية»، وكان هذا الأمر بموافقة الحكومة العراقية وعلم رسمي من القائد العام للقوات المسلحة، ممَّا ثار قلق المجتمع الدولي كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول إمكانية استغلال الموقف من إيران، وعن طريق «أذرعها» تُهرَّب الأسلحة إلى سوريا[3]، هذا من جانب، ومن جانب آخر، تشكِّل الحدود في محافظة الموصل، ولا سيَّما القريبة من إقليم كردستان في العراق أهمية أمنية بالغة جداً؛ بسبب ترابط بعض المناطق الجغرافية برابطة السكان من حيث القومية (الكردية)، إذ نهضت حكومة إقليم كردستان بدور مهم في أحداث سوريا عن طريق دعمها المجاميع الكردية التي هي ضد النظام؛ لتحقيق غايات الإستراتيجية لا سيَّما في قضية (الدولة الكردية)، لتكون حكومة إقليم كردستان المرجعية العليا لأكراد سوريا وتعمل على توحيدهم، إذ استضافت حكومة الإقليم رئيس المعارضة السورية، وكذلك

3. إريك يافورسكي، كيف استغل «الحشد الشعبي» زلزال سوريا؟ على الرابط الآتي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kyf-astghl-alhshd-alshby-zlzal-swrya.

استضافت أقطاب الجماعات الكردية في سوريا، واستطاعت أن تؤسِّس به ما يسمَّى المجلس الموحَّد، فعن طريق ذلك كانت تحاول حكومة الإقليم أن تحقِّق ثلاثة أهداف إستراتيجية، هي[4]:

1. رمز الأكراد ومرجعيتهم.
2. الضغط على تركيا؛ لإسقاط الحكومة المركزية في بغداد في 2010 - 2014.
3. إضعاف حكم بشار الأسد وإسقاطه؛ لتقويض نفوذ إيران.

ثانياً: عوائل تنظيم داعش

تشكِّل قضية النازحين في المخيمات العراقية أو السورية القريبة من الحدود العراقية–السورية أهم التحديات التي تواجه الأزمة السورية، وكذلك العلاقات العراقية–السورية، لما تنطوي عليه من أهمية كبيرة في الأمن الوطني العراقي، وكذلك الاستقرار الأمني والاجتماعي بين الطرفين، وقدرت الأمم المتحدة بأنَّ عدد الأشخاص السوريين في العراق يقدَّر بما يُقارب (260) ألف لاجئ سوري، تعيش الغالبية العظمى منهم في إقليم كردستان. ويشمل ذلك (95,745) شخص يعيشون في المخيمات[5]، ويوجد في العراق ما يقارب (10) مخيمات إيواء تقع جميعها في إقليم كردستان تحتوي على مجموع النازحين السورين، كما موضح في الجدول رقم (1)، ويُعدُّ العراق من أكثر البلدان احتواءً لمخيمات النازحين بعد تركيا التي بلغ عدد المخيمات فيها (22) مخيم، فضلاً عن المخيمات الموجودة على الحدود العراقية–السورية، وهو مخيم الهول والذي يُعدُّ من أكبر المخيمات، ويضم أعداداً كبيرةً من الأشخاص من (60) دولة تقريباً، وللعراق حصة ليس بقليلة من هذه الأعداد، إذ يعيش في المخيم ما يقارب (57000) ألف شخص من النساء والأطفال اليتامى، تشكِّل هذه المخيمات تحدياً كبيراً أمام العراق في التعامل مع سوريا؛ بسبب:

1. يصنِّف العراق أنَّ معظم الأشخاص الموجودين في هذه المخيمات هم مرتبطون بتنظيم داعش الإرهابي، لذا لا يمكن إعادة دمجهم بهذه السرعة الممكنة في الأوساط الاجتماعية.
2. يَعدُّ العراق أنَّ الأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين (12 – 15) عاماً يشكِّلون خطراً على

4. ريناد منسور، دور كردستان العراق في مسعى أكراد سوريا للحكم الذاتي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.
5. العراق: اللاجئون السوريون سيفقدون إمكانية الحصول على الأغذية الأساسية ما لم يوفر تمويل عاجل، موقع الأمم المتحدة، متوفر على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2022/05/1102052.

الأمن الوطني العراقي؛ لأنَّهم يحملون أفكاراً دينية متطرفة، لا يمكن التخلّي عنها بهذه السهولة، ومن ثَمَّ فإنَّ هؤلاء يمكن أن يعيدوا العلاقات الأمنية مع بعض الخلايا النائمة لتنظيم داعش في محاولة لإرباك الوضع الأمني، والانتقام وأخذ الثأر، أو محاولة فك السجون لتهريب ذويهم المسجونين في سجون الحكومة العراقية.

3. تفتقد معظم هذه العوائل إلى الأوراق الثبوتية الرسمية العراقية، التي تثبت هويتهم ونشاطهم الاجتماعي، ومن ثَمَّ عملية إعادتهم تتطلَّب جهد حثيث من الجهات العراقية؛ لإثبات هويتهم القانونية، وإجراء الفحص الأمني للتأكُّد من عدم صلتهم، أو ارتباطهم بداعش.

4. وكذلك قضية البنى التحتية والمساكن؛ نتيجة فقدانهم المباني والبيوت الخاصة بهم، ومن ثَمَّ تشكِّل هذه القضية محوراً مهماً في إعادة هذه العوائل التي تحتاج إلى مساكن وعملية استقرار مكاني في مناطقهم.

ما زالت هذه الأمور عالقة بين الحكومة العراقية، والسلطات السورية، والمجتمع الدولي لحل واحدة من أهم القضايا التي تؤثِّر على العراق، وعلى صورة العلاقة ما بين البلدين؛ نتيجة التدخُّل الحاصل في هذا الموضوع، ليس هذا فقط، وإنَّما يوجد جانب آخر من النازحين واللاجئين السورين، وهم الذي توزَّعوا بين المحافظات العراقية وقطنوها وأنشأوا أعمالاً تجارية وصناعية وحرفاً، ودخلوا بمعظم الحرف العراقية كالمطاعم، والمصانع، والمكاتب الخاصة للعمل، وهؤلاء أعدادهم كبيرة أيضاً، وبعضهم موجود من دون تنظيم رسمي، ونتيجة انهيار العملة السورية فإنَّ ما يحصل عليه العمَّال السوريون في العراق من أجور تكون ذات قيمة مالية عالية في داخل سوريا، ممَّا يهدِّد سوق العمالة العراقية، وينافس العمال العراقيين منافسةً كبيرةً جداً، كذلك قضية التسول التي تشكل محوراً داخل العراق، إذ أصبح بعض السوريين سلعة رخيصة الثمن «عصابات التسول» مستغلين بذلك حاجة هؤلاء الأفراد من جهة، وتعاطف الناس من جهة أخرى، وهذا ما أكَّده مدير دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رائد باهظ، الذي ذكر في تصريح صحفي له «هناك جزءاً كبيراً من العمال السوريين لاجئين في الإقليم، في حين هُرِّبوا إلى بغداد؛ لغرض العمل، أو التسول»، وأشار إلى «وجود جزء قليل منهم تحصل على تراخيص عمل أصولية بعد استكمال الإجراءات القانونية، ومع ذلك فإنَّهم يتابعون عن طريق اللجان التفتيشية»[6].

6. وزارة العمل: عمالة سورية تُهرَّب من إقليم كردستان إلى بغداد، وكالة ناس، متوفر على الرابط الآتي:
https://www.nasnews.com/view.php?cat=97773

الخاتمة

ما بين مد وجزر مرَّتِ العلاقات العراقية–السورية بكثير من المراحل والتقلبات، إلى أن وصلت إلى مرحلة من التقارب والتعاون؛ نتيجة واقع أفرضته الواقعية السياسية، وأصبح التعامل مع هذا الواقع من الناحية الأمنية بالدرجة الأساس بعيداً عن الناحية السياسية، أو الأيدولوجية، وكذلك نتيجة عامل خارجي إقليمي فرض على العراق التعامل مع سوريا من الناحية الواقعية وهو اللاعب الإيراني الذي يتمتَّع بعلاقات قوية بين سوريا والعراق، إلا أنَّ هذا لم يمنع من وجود محددات تعوق التقارب الكلي ما لم تحل بأسرع وقت ممكن؛ مستغلاً العراق المكانة التي يحظى بها عربياً، ودور المساعي الحميدة التي يعمل بها لحل الخلافات الإقليمية سوى ما بين إيران والسعودية، أو سوريا والمحيط العربي، ومن ذلك نتلخص إلى:

1. على العراق إبداء الجدية الحقيقية في الدخول بدور المساعي الحميدة، أو الوساطة العراقية–العربية؛ ليكون جزءاً من حل الأزمة السورية، وذلك عن طريق ما يمتلكه من علاقات جيدة مع بعض الدول العربية، وكذلك تفعيل دور دبلوماسية المسار الثاني.

2. على وزارة الداخلية وبالتنسيق مع جهاز ومستشارية الأمن الوطني العراقي العمل بقضية التصاريح الأمنية، والفحص الأمني للعوائل العراقية الموجودة في المخيمات السورية أو العراقية كبوادر لفك الإشكاليات.

3. على القائد العام للقوات المسلحة وقيادة العمليات المشتركة العمل على تأمين الحدود بصورة رسمية، وجهد مشترك عراقي–سوري، وتكون معرفة دولياً؛ لكيلا تكون الحدود عرضة بين الحين والآخر إلى القصف.

4. على العراق إرسال رسائل اطمئنان إلى المجتمع الدولي أنَّ العراق لن يدخل في المعضلة الأمنية السورية–الإيرانية، وأنَّه وسيط محايد عمل على تأمين الأراضي فقط.

5. على العراق وضع خطط؛ لإعادة دمج سوريا في المنظومة الإقليمية بصورة أوسع.

6. محاولة العراق من توطيد العلاقات مع سوريا، لا سيَّما العلاقات الاقتصادية–التجارية، عن طريق زيادة التبادل التجاري، وعُدَّ البلدان أشبه بسوق تصريف المنتجات من كلا الطرفين، كذلك الاستفادة من ملف اللاجئين السورين في العراق، وتنظيم وضعهم قانونياً، والعمل على دمجهم في سوق العمل العراقي كأيادي عاملة واطئة الكلفة.